

يحيى فكري *

«ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان». الطعام لا يكفي وحده لحياة البشر، وهم يحتاجون إلى جانب الطعام، إلى أشياء أخرى، كالحرية والمعرفة والحب، حتى يقدروا على مواصلة الحياة. وعلى مدى عقود ممتدة، عاش السواد الأعظم من المصريين مفتقدين للحرية، واليوم صاروا لا يجدون الخبز، بالمعنى الحرفي للكلمة. فالملايين منهم يخوضون الآن صراعاً «دموياً» صباح كل يوم للحصول على الخبز المدعوم من الحكومة، الذي لا يتجاوز سعر رغيته 5 قروش مصرية، أي حوالي 0.01 دولار. وفي طوابير الخبز التي يضطرّ الفقراء إلى الوقوف فيها ثلاث ساعات يومياً للحصول على احتياجاتهم، سقط العديد من القتلى والمصابين طوال الأسابيع الماضية خلال صدامات عنيفة بسبب نقص المعروض منه.

هذا الواقع المأساوي هو ما يمكن أن يشرح لنا بوضوح ما حدث في مصر يوم 6 نيسان/أبريل. البداية كانت في المحلة، المدينة التي صارت قاطرة النضال الطبقي في مصر، عندما أعلن عمال شركة الغزل عزمهم على الإضراب مرة ثالثة، لإجبار النظام على الاستجابة لباقي مطالبهم، التي يأتي في مقدمتها رفع الحد الأدنى للأجور، وهو مطلب عام لا يخصّ عمّال المحلة وحدهم. وفي سياق ذلك، طالبوا القوى السياسية والحركات الاجتماعية بالتضامن معهم وتقديم الدعم والمساندة للإضراب.

تلقّت الدعوة القوى السياسية الأصغر حجماً والأكثر جذرية في مصر التي تؤلّف حركة «كفاية» (حزب الكرامة، وحزب العمل، والاشتراكيون الثوريون، وبعض التنظيمات اليسارية الأخرى، والعديد من المستقلين)، ومعهم الكثير من مجموعات الشباب الجدد الملتفين حولهم، الذين بدأ عهدهم بالسياسة مع نهوض حركة التغيير، وبادر الجميع بالحشد للتضامن. ومن قلب التعبئة، خرجت دعوة للإضراب العام واعتبار السادس من نيسان/أبريل يوماً للغضب الشعبي، انطلاقاً من السخط العام الناتج من الارتفاع الشديد في أسعار المواد الغذائية وأزمة الخبز، وللمطالبة بزيادة الأجور وخفض الأسعار، وهي دعوة حملت قدراً لا بأس به من المغامرة.

فالإعلان لإضراب عام، كان تجاوزاً لإمكانات وفرص التعبئة المحتملة لدى القوى الجذرية الصغيرة التي دعت إليه، وخاصة أن «الإخوان المسلمين»، وهي القوة الأكبر والأكثر شأناً، وأيضاً بعض الأحزاب الشرعية التي تملك قدراً من النفوذ، كحزبي التجمع والوفد، أعلنت جميعاً رفضها وعدم مشاركتها.

في ظل وضع كهذا، ومع غياب أي تنظيمات نقابية أو سياسية مستقلة ذات نفوذ وسط العمال وعامة المنتجين، باتت تلك الدعوة قفراً على مستوى الصراع الطبقي القائم وإمكانات التنظيم المتاحة في اللحظة الراهنة، وكان من المحتمل تماماً أن تؤدي القفزة إلى انكسار الحركة أو دحرها. فبدلاً من توجيه طاقة التعبئة لدعم إضراب المحلة المرتقب، ومحاولة دفع بعض القطاعات المنظمة الأخرى إلى تنظيم إضرابات تضامنية، تغافلت الدعاية السياسية عن المحلة، وركزت على دعوة عامة مجردة بالامتناع عن الذهاب إلى العمل، أو الخروج للشارع، أو شراء الطعام... ورغم الطابع المغامر للدعوة إلى إضراب عام في غياب أي فرصة حقيقية لتنظيمه، إلا أنّ ما حدث أسفر عن دلالات شديدة الأهمية. فالدعوة انتشرت بشكل واسع على شبكة الإنترنت، وتشكلت مجموعة على الـ«face book» للتضامن من أجل الإضراب، زاد عدد المشاركين فيها عشية السادس من نيسان/أبريل على 70 ألف مشارك، ما

سمح بكسر الحصار المفروض على دعاية القوى السياسية الجذرية الصغيرة. ولم يأبه النظام للأمر في البداية، وتجاهله تماماً، لكن خلال الأيام القليلة السابقة على الموعد بات واضحاً في أعين الجميع أن الدعوة صار لها صدى واسع الانتشار. هكذا أصيبت الدعاية الحكومية بالفرع فجأة، وانطلقت سلسلة من الأخبار عن قرارات مرتقبة لضبط الأسعار وزيادة الأجور، بينما توالت إنذارات وزير الداخلية مهددة بقمع أي محاولة للتظاهر أو الإضراب.

وفي صباح السادس من نيسان/أبريل، تحولت القاهرة إلى مدينة للأشباح. حدثت استجابة واسعة بالفعل للدعوة، إلا أن أغلب من فضلوا البقاء في منازلهم فعلوا ذلك خوفاً من أعمال عنف محتملة بعد إنذارات الداخلية. وهكذا أغلقت معظم المدارس والشركات والمحال التجارية الخاصة أبوابها، وتوقفت وسائل النقل، وبالطبع قُمعت كل محاولات التظاهر التي انطلقت، وألقي القبض على العشرات.

لقد دلت الأحداث يومها على حجم السخط على الأحوال في مصر، والاستعداد الواسع للمبادرة بأفعال، مهما كان حجم تأثيرها، في مواجهة الغلاء الفاحش وتدني الأجور. كما دلت على القدرة الهائلة لأدوات التعبئة الحديثة مثل شبكة الإنترنت، والرسائل الدوارة على شبكة الهواتف المحمولة. ودلت أيضاً على وجود أعداد كبيرة من شباب الطبقة الوسطى (مستخدمي الإنترنت) غير المسيّسين، لكنهم يقفون على أعتاب السياسة، وينتظرون من يدفعهم للنضال ضد الاستبداد وللمطالبة بالإصلاحات الاجتماعية. ودلت كذلك على حجم الفراغ السياسي في مصر، وقصور القوى التقليدية - الإخوان والأحزاب الشرعية - عن استيعاب طاقة الغضب الكامنة، وتجاوز الشارع لهم.

أمّا أهمّ دلالات ذلك اليوم فخرجت من المحلة، حيث أكدت الأحداث على مركزية دور الطبقة العاملة. فغيابها عن الشارع أدى إلى غياب القيادة والتنظيم وسط الجماهير الفقيرة الغاضبة، وسمح بالتالي للنظام بالقمع العنيف للحركة. لقد مُنع عمال شركة الغزل من الإضراب بحشود من الأمن احتلت المصنع والمدينة لإجبارهم على العمل، حيث رأى النظام أن السماح بالإضراب هذه المرة في ظل الدعوة القائمة سيؤدي إلى انفلات الأمور، ولم يجد العمال مفرّاً من مواصلة العمل أمام تهديد واضح باستخدام الرصاص الحي في مواجهتهم. إلا أنّ التعبئة التي جرت خلال الأيام السابقة وسط أهالي المحلة للتضامن مع الإضراب، وما نتج من الحشود العسكرية التي احتلت المدينة من استنفار، دفع الأهالي للتظاهر العفوي تعبيراً عن غضبهم، فقبلوا بعنف غير مسبوق منذ سنوات، دلّ على ما أصاب النظام من إرباك. وطوال ثلاثة أيام حدثت مواجهات دامية سقط خلالها قتيلان على الأقل وعشرات المصابين، واعتقل المئات.

ما حدث كشف عن الأهمية السياسية لجماهير العمال، وعن ضرورة توسيع الحركة عبر التعبئة العمالية، لا بالقفز فوقها. فرغم أن عمال غزل المحلة لا يتجاوز عددهم 15 في المئة من حجم القوى العاملة في المدينة (الباقى أغلبهم من عمال اليومية والحرفيين والباعة، إلى جانب عمال المصانع الأخرى الأصغر حجماً)، إلا أن العمال نجحوا خلال الإضرابين السابقين في حشد وتنظيم أهالي المدينة وراءهم في معركة ملهمة حصدت ثمارها على الفور، وهذا على عكس ما جرى هذه المرة.

وصحيح أن أحداث السادس من نيسان/أبريل لا يمكن اعتبارها نقطة تحول في الصراع الطبقي في مصر سلباً أو إيجاباً، فلا الحركة الاجتماعية نجحت في فرض مطالبها، ولا النظام نجح في دحرها، لكن من الصحيح أيضاً أنها كشفت عن بركان يغلي.

* صحافي مصري

شهادة عما حدث في المحلة الكبرى



فرقة مصرية كاملة تعقل متظاهراً في المحلة في 7 نيسان (ناصر ناصر - أ ب)

مصطفى بسيوني *

الرواية الرسمية لما حدث في مدينة المحلة الكبرى في دلتا مصر في السادس من نيسان/أبريل، والأيام الثلاثة التي تلتها، تتلخص في أنّ عمّال شركة غزل المحلة، البالغ عددهم 24 ألف عامل وعاملة، رفضوا دعوة الإضراب التي كانت قد انطلقت منذ ما يزيد على شهر وترتبت عليها دعوات لتوسيع الإضراب، بل وإعلان الإضراب العام من بعض التجمّعات السياسية في مصر. هذا بالنسبة إلى الشركة والعمّال، أما بالنسبة إلى مدينة المحلة، فالرواية الرسمية تفيد بأن بعض المندسّين قاموا بالتحريض، واستغلوا الطرف للقيام بأعمال التخريب والفوضى.

الرواية الكاملة

الصحيح الوحيد في هذه الرواية هو أن الإضراب لم يحدث فعلاً، وأنّ أعمال عنف وأضرار قد صاحبت التظاهرات التي اندلعت في مدينة المحلة في السادس من نيسان/أبريل والأيام التالية. أما تفاصيل ما جرى، سواء في الشركة أو في المدينة، فبيّن حجم التزييف في بقية هذه الرواية. وما سيلي هو من واقع المشاهدة المباشرة. رغم إعلان عمال شركة غزل المحلة موعد إضرابهم منذ شباط/فبراير، ومطالبهم التي تضمنت رفع الحد الأدنى للأجور على المستوى الوطني إلى جانب مطالب أخرى خاصة بهم، إلا أن الحكومة ظلّت تتجاهل إعلانهم حتى الأيام الأخيرة من آذار/مارس، حيث كانت دعوة الإضراب العام قد توسعت. فصدر قرار عن وزير الاستثمار برفع بدل الوجبة الذي يتقاضاه العمال شهرياً من 43 جنيه إلى 90 جنيه. وكانت هذه هي المحاولة الوحيدة للتهديّة من جانب الحكومة، ووجدها العمال غير كافية، وأعلنوا استمرار عزمهم على الإضراب. الخطوات الحكومية التالية كانت أكثر تسارعاً، ولم تعتمد على تقديم تنازلات. ففي 31 آذار/مارس، اجتمع رئيس اتحاد العمال مع سبع من القيادات العمالية بالشركة في حضور مسؤولين نقابيين، وأخذ عليهم تعهداً بعدم الإضراب يوم 6 نيسان/أبريل، والالتزام بتهديّة العمال وزيادة الإنتاج. وبالفعل وقّع خمسة من العمال على هذا التعهد ورفض اثنان منهم التوقيع، حيث ألقى القبض على أحدهما لاحقاً. تُشير هذا التعهد على نطاق واسع في الشركة والجرائد بصيغ مختلفة. وخلال ذلك، بدأت حملة ضغط وتهديد على القيادات العمالية بالشركة من مباحث أمن الدولة.

كل هذه الخطوات لم تكن كافية لمنع الإضراب، واستمر عزم العمال على القيام به في موعده. وفي مساء الخامس من نيسان/أبريل، ظهر بيان بين العمال في الوردية الثالثة التي تعمل من المساء للصباح يؤكد حدوث الإضراب تحت عنوان «اليوم وقفنا».

صباح اليوم التالي، استيقظ العمال على حشود أمنية ضخمة لم تشهد المحلة مثلها من قبل. كان من المقرر أن تنهي الوردية الثالثة عملها وتبدأ في الاعتصام وتنضم إليها الوردية الأولى التي تحضر في الصباح. وفوجئ عمال الوردية الأولى بصرف عمال الوردية الثالثة مبكراً عن موعدها حتى لا تتجمع الورديتان معاً، كما فوجئوا بإغلاق البوابات الرئيسية للشركة التي تفضي إلى الميدان الرئيسي حيث يتجمع العمال، والذين فرض عليهم الدخول من بوابات فرعية متباعدة.

وعندما دخلوا إلى الشركة وجدوا عدة مئات من أفراد الأمن ينتشرون في ثياب مدنية ويجبرون العمال على اتخاذ مسارات محددة ويمنعون التجمعات حتى الوصول لأماكن العمل. وهكذا، وبصرف الوردية الثالثة مبكراً، ودخول الوردية الأولى إلى أماكن العمل في ظل انتشار أمني داخل وخارج الشركة، كان الإضراب قد مُنع بالفعل.

منع الإضراب على هذا النحو، زاد الاحتقان والغضب المكتوم، ورفع درجة التوتر في المدينة، التي كان سكانها يترقبون وقفة العمال ليحتجوا على غلاء الأسعار. وظلت المدينة متأهبة حتى بعد الظهر عند تغيير الورديات، على أمل أن يحدث الإضراب الذي مُنع في الصباح، ولكن طُبق السيناريو نفسه. وعندما بدأت التحركات في المدينة بتظاهرات ضد الغلاء، تصدت لها فوراً قوات الأمن وحاولت منعها باستخدام القوة، ولكن الغضب كان قد انطلق بالفعل، وظلت الصدامات بين الأمن والمتظاهرين حتى ساعة متأخرة من الليل.

انتشرت أخبار الأحداث بسرعة، ومعها انتشرت المزاعم الرسمية عن التخريب والعنف والمندسّين. الصورة في اليوم التالي كانت تحمل آثار ما حدث: واجهات محالّ محطمة، وأثار حرائق في عدة أماكن، ورائحة الغاز المسيل للدموع تملأ الهواء، وقوات أمنٍ باءٍ عليها التحفز لأي شيء. والملاحظة الأولى، أن أغلب آثار العنف كانت تبدو على محالّ ومنشآت ومبانٍ خاصة، وبعض المنشآت العامة مثل مدارس وجسور، وهو ما بدا غريباً، لأن الغضب الشعبي عند تحوله للعنف، حتى في أعلى درجات عفويته، يستهدف عادة المواقع التي تحمل صفة رسمية وتمثل رمزاً للدولة، مثل أقسام الشرطة ومجالس الحكم المحلي وغيرها.

هذه الملاحظة تدعم الروايات الشعبية التي تنفي عن المتظاهرين القيام بأعمال تخريب والتي ذهبت إلى أن مسجلين «خطر» (مجرمي حق عام) أطلقوا من أقسام الشرطة بمعرفة الأمن في المدينة للقيام بهذه الأعمال وإصاقها بالمتظاهرين. ولكن ما حدث في المحلة عصر السابغ من نيسان/أبريل، أي في اليوم التالي، أوضح بشكل قاطع طبيعة الأحداث. فقد استمرّ التوتر في المدينة طوال ذلك اليوم حتى العصر، حيث تجمعت تظاهرة عفوية في أحد الشوارع الجانبية وبدأت الهتافات ضد الغلاء، وتحركت التظاهرة التي بدأت بمئات فحسب، في اتجاه أكبر شوارع المدينة — شارع البحر — الذي يفضي إلى الميدان الرئيسي.

وفور بدء التظاهرة احتشد جمهور كبير حولها، وما إن دخلت في شارع البحر حتى تصدى لها الأمن، محاولاً منعها من دون جدوى، فاختطفت قوات الأمن أحد المتظاهرين الذي كان يقود الهتاف، فتوجه المتظاهرون إلى قوات الأمن المتمركزة على جانب الطريق وظلوا يرددون الهتافات المطالبة بإطلاق رفيفهم حتى أطلقوه بالفعل.

تزايد عدد المتظاهرين بسرعة، وبدأوا في التحرك باتجاه الميدان الرئيسي، وأطلق الأمن عدة دفعات من القنابل المسيلة للدموع في محاولة لتفريق المتظاهرين دون جدوى، وظلت التظاهرة تتقدم باتجاه الميدان، حتى وصلت إلى حاجز كبير من جنود الأمن حاول منع التظاهرة من التقدم. وقف المتظاهرون عند الحاجز وظلوا يرددون الهتافات مطالبين بفتحته حتى انفتح بالفعل، وممرت التظاهرة التي كان عددها قد وصل إلى ما يقرب من 20 ألفاً، ثم تضاعف

فعلاً بوصولها الميدان. تجاوزت التظاهرة الميدان نحو الطريق السريع، وسارت ما يقرب من ثلاثة كيلومترات، ثم استدارت باتجاه العودة في مسارها نفسه. وخلال ذلك، حاول الأمن منع بعض الصحفيين وانتزاع كاميرات المصورين، إلا أن المتظاهرين حموهم، وهو ما يعني أنهم كانوا حرصاً على تسجيل الأحداث كما هي بالفعل لمواجهة الأكاذيب التي تطلق. تحركت التظاهرة عائداً في مسارها نفسه، ثم تفرقت إلى عدة تظاهرات توجهت أكبرها إلى قسم شرطة محتجز فيه المقبوض عليهم من أحداث اليوم السابق، وطالبت بالإفراج عنهم. وما إن اقتربت التظاهرة من القسم، حتى بدأت أمطار القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي في الانهمار على المتظاهرين الذين ظلوا قرابة ساعة بين كر وفر. وقبضت قوات الأمن عشوائياً على العشرات من الشوارع، وكان بعضهم من غير المتظاهرين أصلاً، تعرّضوا إلى عنف كبير، وضربوا بعصي غليظة، ما سبب لهم إصابات. كما انتشرت مجموعات مارست بعض أعمال التكسير والحرق في أماكن مختلفة.

وقد لوحظ أمران:

أولاً، عندما حاول البعض قذف قطار بالحجارة أثناء التظاهرة التي تحركت على الطريق السريع، منعهم المتظاهرون فوراً. وفي المساء، عندما كسّر البعض كباين الهاتف وأحرقوا الأشجار، حاول الأهالي منعهم دون جدوى، وكان المعتدون يتحركون بثقة. والملاحظة الثانية التي لا تفوت على أي مراقب، هي أن التظاهرة التي بلغ عددها 40 ألفاً تحركت لمسافة ثلاثة كيلومترات داخل المدينة وخارجها دون واقعة عنف أو تخريب واحدة، وحرص المتظاهرون على وجود وسائل الإعلام لتوثيق الحدث.

في اليوم التالي، توجه رئيس الوزراء ومجموعة من الوزراء إلى شركة غزل المحلة، وحاولوا تهدئة العمال في لقاء مع مجموعة محدودة ومنتقاة منهم، وقام بصرف أجر شهر منحة للعمال وتقديم بعض المكاسب للمدينة، منها زيادة حصة الدقيق وبعض السلع المدعومة.

لقد حاولت الدولة منع الإضراب داخل الشركة، وعندما طنّت أنها نجحت، انفجر الغضب من خارج الشركة، وعندما فشل الأمن في قمع الاحتجاجات، عمدت الدولة إلى تشويه الحركة وإلصاق تهم التخريب والفوضى بها، ولكنها اضطرت في نهاية المطاف إلى التنازل أمامها، وخاصة بعد ظهور مشاهد المتظاهرين يحطمون صور رئيس الجمهورية على مدخل المدينة. لقد قدمت المحلة، عمالاً وأهالي، نصيحته الأخيرة لنظام لا يلتفت عادة للنصح، رسالة مفادها أن غضباً قادمًا لن يوقفه القمع ولن تخدعه الحيلة.

دفاعاً عن مسلكية الإضرابات المطلوبة في مصر

لم تؤدِّ محاولات الدولة في مصر للسيطرة على الإضرابات العمالية المتزايدة إلى خفض معدلات الاحتجاجات العمالية، بل على العكس. ورغم سيطرة الدولة بالكامل على التنظيم النقابي العمالي، وممارستها كل وسائل الضغط والحصار والاستيعاب، اتجهت النضالات العمالية للتوسع. وفي محاولة أخرى من الدولة لمواجهة الإضرابات، راحت تشويه صورة المضربين.

وصل هذا التشويه المتعمد للإضرابات إلى أقصى مدى مع أحداث السادس من نيسان/أبريل، ولكنه بدأ قبل ذلك، وخصوصاً مع إضراب الأطباء الذي كان مزمماً انطلاقه في آذار/مارس الماضي.

حاول رئيس الوزراء ووزير الصحة في تصريحاتهما ضد إضراب الأطباء ساعتها تصويره على أنه عمل غير إنساني، فضلاً عن كونه غير قانوني، وبدأ يدافعان عن مصالح المرضى الذين سيتضررون بشدة من إضراب الأطباء والعاملين في الخدمات الطبية. وأكد رئيس الوزراء أن الإضرابات محظورة على موظفي الحكومة بحسب قانون العمل 12

لسنة 2003.

محاولة تشويه حق الإضراب سواء بإظهاره بمظهر غير إنساني يهدر حقوق المرضى، أو نزع الشرعية القانونية عنه حملت في طياتها أكثر من مفارقة. فالدولة التي تدافع بحموية عن مصالح المرضى ضد الإضرابات هي نفسها التي أهملت الخدمات الصحية وأسهمت بشكل منظم في تدهورها على مدى سنوات، حتى وصلت نسبة المصابين بفيروس الكبد المميت إلى 40 في المئة من السكّان، ووزير الصحة نفسه هو أحد كبار المستثمرين في مجال الصحة الذين يحولون العلاج إلى خدمة سياحية.

الحكومة تذكّرت مصحّات المرضى فجأة في مواجهة إضراب الأطباء، وكانت قد نسيتها عندما تورط بعض من كبار أعضاء الحزب الحاكم في توريد أكياس دم ملوثة. وبغض النظر عن الموقف من الإضراب في المنشآت الصحية، الذي ينبغي بالضرورة أن يراعي الحالات الحرجة ولا يعرض حياة مريض أو علاجه للخطر، فإن الدولة هي آخر من يصلح لتقمّص دور المدافع عن المرضى ضدّ الأطباء أنفسهم الذين يتكبدون عناء مهنة شاقة وبأجور زهيدة تتراوح بين 250 و 750 جنيهاً، فضلاً عن تدهور الأوضاع والإمكانات داخل المستشفيات.

المفارقة الثانية هي تلك القانونية، أي استخدام قرار رئيس الوزراء الصادر بموجب قانون العمل، الذي يحدد القطاعات العمالية المحظور عليها القيام بإضراب، ومنها العاملون بالحكومة ويبلغ عددهم حوالي ستة ملايين عامل وموظف، والقطاعات العاملة في النقل والمنشآت الحيوية التي تتعامل مع الجمهور. تشمل هذه القطاعات أغلب العمال والموظفين في مصر، بحيث لا يبقى بعد حرمانها حق الإضراب سوى أقل من نصف مليون عامل بقطاع الأعمال وأقل من مليون عامل بمنشآت القطاع الخاص يمكن أن يلجأوا إلى الإضراب، ضمن شروط صارمة حددها القانون.

والواقع أنّ دولة تدعي الديمقراطية لا تستطيع حظر الإضراب صراحة، لذا تعتمد إلى إدعاء السماح بالإضراب، ولكن تضيّقه إلى أقصى درجة، وتشدّد شروطه بحيث يتساوى ذلك تماماً مع المنع.

كما أنّ محاولات تشويه الحكومة لصورة الإضرابات العمالية لا تصمد كثيراً أمام صور الممارسة الراقية التي قدمتها تلك الإضرابات واعترفت بها كل الجهات المراقبة، وحتى الحكومة نفسها. إن أمثلة كثيرة جداً يمكن تقديمها لدحض الدعاوى الرسمية، منها أن عمال المحلّة في إضرابهم في كانون الأول/ديسمبر 2006 وإضرابهم التالي في أيلول/سبتمبر 2007 أوقفوا الإنتاج في الشركة كلها، ولكنهم استمروا في العمل في محطّتي المياه والكهرباء التابعتين للشركة، وكذلك في الكاراج، والتفسير الذي قدمه العمال لذلك، أن محطّتي المياه والكهرباء تمدان وحدات سكنية ومستشفى، وليس من الإنسانية قطع إمداد المياه والكهرباء عنها، والكاراج فيه سيارات إسعاف وسيارات لنقل الطلاب والعمال. فهل بإمكان الحكومة أن تنال من سمعة حركة على هذه الدرجة من الرقي في الوعي والممارسة؟ بهذه الممارسة يسقط العمال أنفسهم، ببساطة شديدة ودون ضجيج، كل الدعاوى الرسمية التي تحاول الإساءة للحركة العمالية.

كذلك حال موظّفي الضرائب العقارية الذين اعتصموا أمام مبنى مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر 2007، وقد وصل عددهم إلى عشرة آلاف موظف وموظفة، فقد عمدوا إلى إغلاق مكبرات الصوت يوماً من الساعة التاسعة مساءً احتراماً لراحة سكان المنطقة.

فراعة الفوضى التي تشهرها الحكومة دائماً أيضاً في وجه أي احتجاج جماهيري في محاولة لخلق حالة من الرعب من أي احتجاج، لا تبدو حجة واهية فحسب، ولكن أيضاً ساذجة. فحالة الفوضى التي تسببها طوابير الخبز في الأحياء الفقيرة ويسقط فيها قتلى، وحالة المرور في الطرق ورعاية الدولة للفساد والاحتكارات وما تشهده أي انتخابات من تزوير منظم ومنهجي، وغيرها من مظاهر الفوضى التي يشعر بها كل مواطن، تجعل حديث الحكومة

عن الفوضى التي قد تسببها الجماهير أسوأ من محاولة كذب فاشلة. الإضرابات العمالية والاحتجاجات الجماهيرية جاءت مفاجئة في انضباطها وقدرتها على إدارة الحركة دون الخروج عن أهدافها ومسارها. عمال شركات الإسمنت، عندما قرروا الإضراب عن العمل، لم يكن بإمكانهم وقف المعدات فجأة، وخاصة الضخمة مثل الأفران والطواحين، فاعتصموا داخل الشركة وأغلقوا الأبواب باللحام لمنع الشاحنات من الخروج بالإسمنت، واستطاعوا تحقيق الغرض من الإضراب دون الإضرار بالمعدات. موظفو الضرائب العقارية أيضاً نظموا مسيرة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي من مقر وزارة المالية وحتى مقر اتحاد العمال، واخترقوا أحد أهم شوارع القاهرة بتظاهرة ضمت عشرة آلاف موظف وموظفة لمسافة تزيد على 15 كيلومتراً دون أن تقع حادثة عنف واحدة، ودون أي اضطراب في حركة المرور.

الأمثلة كثيرة لدرجة لا يمكن إحصاؤها، وقد تكشف استعادة واقعة واحدة باتت شهيرة كيف يحدث العنف: ففي أحد أيام أيلول/سبتمبر 1994، أثناء إضراب 19 ألف عامل بشركة غزل كفر الدوار، كان أهالي العمال المعتصمين في الشركة يتوجهون بكل هدوء بالطعام للعمال. وفي إحدى المرات اعترضهم أحد الضباط وحاول منعهم من توصيل الطعام لذويهم وحاول نزع الطعام منهم — حسب شهود العيان — ثم رجع خطوتين للخلف وشهر مسدسه وأطلق النار، محدثاً هرجاً و عنفاً أدى إلى مصرع أربعة من الأهالي، وانتهى الاعتصام ساعتها باقتحام قوات الأمن. وأثناء الاقتحام سقطت قنبلة غاز مسيل للدموع على خامات بالشركة أدت لاندلاع حريق كاد يسبب كارثة لولا أن العمال هم الذين سارعوا إلى إطفاء النار!

* صحافي مصري

عدد الجمعة ٢٥ نيسان ٢٠٠٨